دور الدعاوى الوقفية في تطوير فن تحليل البيانات
أوقاف الشريف محمد مغامس بمكة المكرمة أُنموذجًا

إعـداد:
م. الشريف محمد بن فوزي المحمد
باحث مهتم بالأوقاف
وكيل ونائب رئيس مجلس نظّار أوقاف الشريف محمد مغامس وأمين المجلس

الفكرة:

تتناول الدراسة عرضًا وتحليلًا لدعاوى خاصة بوقف الشريف محمد مغامس في مكة المكرمة بناءً على عينة من وثائق الأسرة تتضمن ثمانية صكوك وأربع قضايا في المدة الزمنيـة ١٤٤٣ - ١٤٤٤هـ الموافـق ٢٠٢١ - ٢٠٢٢م، وأفادت الدراسـة بأهمية الدعاوى الوقفية في التعمّق في تحليل البيانات ومن ثمّ في فهم عالم أوقاف اليوم كما هو بشكل جادٍّ، لا كما نريده أن يكون أو لا يكون.

وكشفت الدراسة من تحليل بيانات الدعاوى الوقفية أن الأوقاف باتت تعدُّ كعكةً في ظلّ طغيان تقديم المصلحة المادية الذاتية على حساب المصلحة العامة، والأمْوَلة التي تكرِّس تنظيم العلاقات الاجتماعية على أساس التعامل بالنقود وفرضية كفاءة سوق المال، والحياة السـائلة التي تصبح فيها الأوقاف منتجًا استهلاكيًّا بامتياز؛ مما يَخْدِش المقاصد الشرعية من الوقف، لا سيما ترسيخ أواصر الصلة وإشاعة المحبة بين كل شرائح المجتمع لتحسين جودة الحياة. وبالنظر إلى أهمية أثر البيانات على مسـار الأوقاف في ظلّ التحول الرقمي تماشيًا مع «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، توصي الدراسة بالاهتمام بتحليل بيانات الدعاوى الوقفية، وهو من شـأنه أن يوفِّر مادة علميـة ثرية للدراسـة المقارنة ويفتح آفاقًـا جديدة للبحث والتطوير ليصبح الوقف حقلًا معرفيًا قائمًا بذاته بمنأى عن صراع الهيمنة ومد النفوذ.

الكلمات المفتاحية:

الدعاوى الوقفية، تحليل البيانات، وقف الشريف محمد مغامس، مكة المكرمة.

مقدمة:

الوقف ظاهــرة كبرى تحمل مبادئ أصيلة وقيمًا نبيلــة تجمع بين التقرب إلى اللّه وامتداد الحياة بعد موت الإنســان وانقطاع عمله. وتُشــكِّل الوثائق أبرز مصادر للبحث العلمي الجاد في مجال الأوقاف الذي يســعى لتقديم قيمــة مضافة جديرة بالاهتمام. وتحتل وثائق الأوقاف بســجلات المحاكم الشــرعية مكانة خاصة في تحســين جودة الأبحاث العلمية، وتتيح الدعاوى الوقفية مادة خصبة لتحقيق هذه الغاية النبيلة.

وفي ظلّ تزايد الاهتمام بالبيانات، تتناول الورقة أثر الدعاوى الوقفية في تطوير فن قراءة البيانات بناءً على عيّنة من وثائق وقف الشريف محمد مغامس بمكة المكرمة التي شرفها اللّه تعالى وأعلى شأنها ورفع قدرها وجعل فيها أول بيت وضع للناس وهدى للعالمين: الكعبة المشــرفة، وهي «أفضل وقف على وجه الأرض» على حدّ تعبير شيخ الإســلام ابن تيمية[1]، وهناك إشــارات واضحة إلى أن التوثيق الكتابي عُرِفَ في مكة المكرمة منذ فجر الإســلام عبــر المدونات الخاصــة[2]، وتعدّ الصحائــف والحجج والصكوك الوقفية جزءًا من الوثائق التاريخية التي تزخر بها مكة المكرمة.

ومن شأن الوثائق الخاصة بالمنازعات الناشئة عن الأوقاف في المحاكم الشرعية أن تتيح مادة علمية ثرية بالبيانات للمهتمين بالأوقاف من نظار وقضاة ومحامين وفقهاء واقتصاديين وماليين ورجال أعمال ومؤسســات عامة للأوقاف لاحتوائها على معلومات ذات صلة بحياة المجتمعــات من الناحية التاريخية والثقافية والإنســانية والاجتماعية والاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

في ظلّ تنامي النزاعات والخلافات في الأوقاف الذريّة تدعو الحاجة إلى توظيفها على شــكل بيانات يمكن من خلالها بناء حقــل جديد في علوم الأوقاف وُسِــمَ بـِ: فن

(١) مجموع الفتاوى: تقي الدين بن تيمية، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥م، المجلد ٣١، ص ١٣٤.

(٢) وثائق مكية (١٠٤٤هـ ـ ١٣٧٥هـ): حســام بن عبدالعزيز مكاوي، مركز تاريخ مكة المكرمة، الجزء الأول، ٢٠١٦م، ص ١٨.

استنطاق البيانات الوقفية[١] بما يتلاءم مع الحراك الذي تشهده المملكة العربية السعودية في الأوقاف بعد إنشاء الهيئة العامة للأوقاف التي تُعنى بتنظيم الأوقاف والمحافظة عليها وتطويرها وتنميتها بما يحقق شروط واقفيها الأصليين وضوابطهم المقرّرة ويعزز إسهامها في تحسين جودة الحياة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصدها والأنظمة والقوانين المرعية، وإنشاء المبادرات التي تسعى إلى تمكين البيانات في المملكة العربية السعودية لإنشاء منظومة وطنية قائمة على تأصيل المعرفة وتوطين التقنية[٢]، وإسهامًا في هذا المجال جاءت هذه الدراسة لاستكشاف أثر الدعاوى الوقفية في تطوير فن قراءة البيانات، وهذا من شأنه أن يسهم في تعزيز القدرة على تحليل البيانات المرتبطة بالأوقاف على اختلاف أشكالها[٣]. وتسعى الورقة إلى الإجابة على السؤال التالي:

ما أهمية الدعاوى الوقفية في تطوير فن قراءة البيانات؟

تحديد المفاهيم الأساسية:

١. الوقف:

الوقف لغة الحبس والمنع[٤].

واصطلاحًا تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة[٥].

والمراد بالأصل (asset) ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه[٦].

---

(١) استقصاء استكشافي لأثر البيانات في توجيه مسار الأوقاف بالمملكة العربية السعودية: عبدالرزاق بلعباس، مجلة الأوقاف، مقبول للنشر.

(٢) مراكز البيانات وأثرها في تحديد التوجهات: عبدالرزاق بلعباس، ورقة مقدمة لمؤتمر المدينة المنورة للأوقاف (الوقف.. تنمية مستدامة)، ٢٦ - ٢٧ محرم ١٤٤٤هـ/ ٢٤ - ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢م.

(3) Exploring Interactions between Awqāf and Digital Data: Abderrazak Belabes, Journal Al-Waqf, No.1, April 2023, pp. 160-178.

استكشاف للتفاعلات بين الأوقاف والبيانات الرقمية: عبدالرزاق بلعباس، مجلة الأوقاف، العدد ١، أبريل ٢٠٢٣م، ص ١٦٠ - ١٧٨.

(٤) لسان العرب: جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، المجلد التاسع، ٢٠١٧م، ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٥) المغني: موفق الدين ابن قدامة المقدسي، دار هجر، القاهرة، المجلد الثامن، ١٩٩٠م، ص ١٨٤.

(٦) الروض المربع شرح زاد المستقنع مختصر المقنع، منصور البهوتي، إثراء الفنون، الرياض، ٢٠٢٢م، ج ٣، ص ١٠٥٣.

٢. الوقف الذرّيّ:

الوقف الذرّيّ هو ما يكون ريعه ومنفعته لذرّيّة الواقف أو أقاربه أو غيرهم من المعينين الموقوف عليهم.

٣. الناظر:

هو من يتولى الإشـــراف على الوقف وتدبيره وإدارته وحفظ أصوله وتنمية موارده وصرف ريعه في مصارف وفق شرط الواقف.

٤. الدعوى:

الدعوى لغة: هي الخصومة[١].

واصطلاحًا في أدبيات الأوقاف هي القضايا التي تستقبلها المحاكم بشأن نزاعات ذات صلة بالأوقاف[٢]. وتتنوع هذه النزاعات بحســب موضوعها، والحماية القضائية التي تتناسب مع طبيعة النزاع، وطبيعة الحق الذي تحميه، وجهة الاختصاص القضائي بنظرها[٣].

٥. البيانات

من الناحية اللغوية تُعرَّف البيانات - كما جاء في قاموس أكسفورد - بأنها الحقائق أو المعلومات التي تُسْتَخدم وتُفْحَص لاكتشاف أشياء أو اتخاذ قرارات[٤].

وفي أدبيات الأوقاف تُعرَّف البيانات بأنها كلّ ما يُبنى عليه من معرفة وفرضيات ونماذج ونظريات تحتاج إلى اختبار مستمر بالنظر إلى تجدّد الظواهر والوقائع والسلوكيات[٥].

---

(١) لسان العرب. المرجع السابق، المجلد الخامس، ص٢٦٩.

(٢) منازعات الأوقاف وتطبيقاته القضائية في المملكة العربية الســعودية: أحمد محمدن، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم الشريعة والقانون، ٢٠٢١م، ص١٢٦ - ١٣١.

(٣) إجراءات الفصل في المنازعات المدنية الناشئة عن الأوقاف في النظام السعودي: محمد بن علي القرني، مجلة وقف، العدد الأول، جمادى الأولى ١٤٤١هـ ـ يناير ٢٠٢٠م، ص٦٨.

(4) Data: Oxford Learner's Dictionaries.

(٥) استقصاء استكشافي لأثر البيانات في توجيه مسار الأوقاف بالمملكة العربية السعودية: عبدالرزاق بلعباس، مجلة الأوقاف، مقبول للنشر.

٦. الواقف الشريف محمد مغامس

أنشئت وقفية الشريف محمد مغامس في عام ١٣١٣هـ حسب صك الوقفية ذي الرقم ١١٥ الصادر من المحاكم الشرعية، ولكن وفقًا لما توافر من المعلومات حتى الآن يظهر أن الواقف توفي في ذي الحجة سنة ١١٧٩هـ[١]، مما يوحي بأن الوقفية كانت في ذات العام أو قبل وفاته، ولكن وفقًا للصك المذكور أعلاه والذي تقدم به المستحقون للحاكم الشرعي حينها بسبب ضياع حجية الوقف حسب ما ذُكِرَ بباطن الصك. وقد كانت أعيان الوقف حينها خمسة أعيان ثم تطورت ونمت إبان نظارة الشريف المحمد بن سالم العمري منذ عام ١٣٩٦هـ وحتى وقتنا الحاضر، وللأوقاف الآن مجلس نظارة مكون من ثلاثة نظار من أصحاب الكفاءات والخبرات العلمية ويرأس مجلس النظارة الحالي الشريف الناظر الوالد المحمد بن سالم العمري.

والواقف هو الشريف محمد بن مغامس بن أبي نمي بن زامل بن رميثة بن ثقبة أمير مكة مشاركًا ابن أمير مكة محمد بن أبي نمي الثاني (جد الباحث) والمكنّى بأبي قناع عميد السادة الأشراف، ويعدّ من كبار الأشراف بمكة في زمانه وله شأن كبير؛ وصفه الزبيدي بالشريف الأجل عميد السادة كريم الأخلاق ساكن النفس عالي الهمة، توفي بمصر في ذي الحجة سنة ١١٧٩هـ ودفن في القاهرة بالقرافة[٢].

منهجية الدراسة:

المنهج المتبع في الدراسة هو منهج وصفي تحليلي يتناول الظواهر بكونها عمليات (process) حية لا مجرّد إجراءات فنية؛ مما يتيح المجال لتوليد منظومة مفتوحة بناء على بيانات جديدة بما يتجاوز ما يُوسَم بالمعْيَرة (standardization)

(١) موسوعة أعلام الأشراف في بلاد الحرمين: الشريف أحمد ضياء العنقاوي، دار القاهرة، القاهرة، ٢٠١٦م، الجزء الثالث، ص١٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٥ - ١٣٦.

لاسيما في شكل صيغ معيارية (standardized forms) وتوثيق معياري (standardized authentication)، ذلك أن الوصف إنما محله عند عرض النصوص والتعاريف والدعاوى بما يتناسب مع المادة العلمية التي تقوم عليها الدراسة ومشكلتها الأساسية، وأما التحليل فكان اللجوء إليه لما له من أهمية بالغة في بيان أهمية الدعاوى الوقفية في تطوير تحليل البيانات.

طريقة جمع البيانات

ترتكز الدراسة على عينة من وثائق أوقاف الشريف محمد مغامس بمكة المكرمة، وتتمثل في دعاوى رُفِعَتْ في محكمة الأحوال الشخصية بمكة المكرمة في دوائر الأوقاف والوصايا، كما هو ملخص في الجدول (١).

وَطُرِحَتْ الدعاوى في محكمة الدرجة الأولى بمكة المكرمة التي تندرج المسائل المدنية الناشئة عن الأوقاف في اختصاصها القضائي[١]، كما طُرِحَتْ في محكمة الاستئناف بمكة المكرمة التي يُطرَحُ فيها الاعتراض العادي على محاكم الدرجة الأولى لغرض المراجعة والإبطال[٢].

ويتقدم المدعي بدعوى يستعرض فيها قضيته، وتسمع الدعوى في مواجهة الناظر، ويطلب من المدعي البينة بشأن ما جاء في دعوته، وتتمثل الإجراءات حول المنازعات الخاصة بالأوقاف في فرعين؛ هما: إجراءات دعوى الاستحقاق في وقف وإجراءات دعوى عزل الناظر على الوقف؛ كما تتمثل في الإجراءات ذات الصلة بالإنهاءات الخاصة بالأوقاف ومن أهمها: الإجراءات الخاصة بالإذن للناظر بالتصرف ببيع الوقف أو نقله واستبداله، وإجراءات نزع ملكية عقار الوقف للمنفعة العامة، والإجراءات الخاصة بحجة الاستحكام على وقف[٣].

(١) محمد بن علي القرني. المرجع السابق، ص ٣٣.
(٢) المرجع نفسه، ص ٤٥.
(٣) المرجع نفسه، ص ٥٠ - ٥٧.

جدول (١): عينة لأحدث الدعاوى بشأن أوقاف الشريف محمد مغامس

رقم	سبب الدعوى	طبيعة الدعوى	مكان الدعوى
١	سوء النظارة وعدم تنمية الوقف	إدارة وطلب تعيين	محكمة أولى واستئناف
٢	عدم أحقية النظارة على وقف	حق قانوني	محكمة أولى واستئناف
٣	طلب إلغاء صك وقف	حق قانوني	محكمة أولى واستئناف
٤	سوء النظارة وعدم تنمية الوقف	إدارة	محكمة أولى واستئناف

المصدر: من إعداد الباحث

الإطار النظري لتحليل بيانات الدعاوى الوقفية في ظلّ انتشار رقعة البيانات المفتوحة في المملكة العربية السعودية:

يتمثل الإطار النظري لتحليل بيانات الدعاوى الوقفية في هذه الدراسة في أن البشرية تعيش اليوم في عوالم تتشكل وتتجدّد باستمرار لعلّ من أبرزها التحوّل إلى مجتمع السوق تطغى فيه المصلحة الاقتصادية واستخدام المال[١]؛ مما يُحتِّم معرفة الحياة النوعية التي تقوم على مقومات سليمة تتيح للمجتمع «التجدد والاستمرار والاستعصاء على عوامل الهدم»[٢] ومن ثمّ تُعيد الاقتصاد إلى مكانته الحقيقية[٣] بكونه جزءًا من الحياة لكنه ليس كلّ الحياة ولا أهمّ ما فيها؛ فأهمّ ما في الحياة يتشكّل من أشياء صغيرة تترابط فيما بينها وفق نسقٍ غير كمي، والحياة الجميلة في بساطتها بمنأى عن الحياة السائلة التي تجر البشر إلى نمط يتسم بالاستهلاك المستمر. وفي هذا الصدد يقول زيجمونت باومان (Zygmunt Bauman): «إن مجتمع ما بعد الحداثة يُفَعِّل

(1) Financialization: What It Is and Why It Matters: Thomas I. Palley, The Levy Economics Institute, Working Paper No. 525, 2007.

الأمْوَلة: ما هي ولماذا هي مهمة: وماس آي بالي، معهد ليفي للاقتصاد، ورقة عمل رقم ٥٢٥، ٢٠٠٧م.

(٢) المجموعة الكاملة لأعمال الشيخ صالح الحصين: صالح الحصين، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، لندن، ٢٠٢٢م، الجزء الثاني، ص٣٠٣.

(٣) الاقتصاد عاريا: تشارلز ويلان، بوك مانيا، الجيزة، ٢٠٢١م، ص٣٠٩.

طاقات أعضائه باعتبارهم مستهلكين لا منتجين»[١]، وهذا ينطبق تمام الانطباق على عالم الأوقاف اليوم.

وتواجه الأوقاف مخاطر هذه العوالم المتداخلة التي اكتسحت كلّ جوانب الحياة، فباتت كعكة تحاك حولها مناورات للظفر بحصة ولو على حساب الآخرين. وهذه الصبغة الفردية التي تبدو جلية للعيان تتفاقم حدّتها مع تعاقب الأجيال، فباتت بعض الأوقاف عنوانًا لمقولة توماس هوبز (Thomas Hobbes) الشهيرة «الإنسان ذئب للإنسان».

إذا كانت الحياة المتمركزة حول أثر إنتاج ما هو نافع للمجتمع تخضع عادة إلى قيم وقواعد وضوابط، فإن الحياة المتمركزة حول الاستهلاك لا بد أن تستغني عن القيم والقواعد والضوابط، «إنها تهتدي بهدي الإغراء والرغبات المتزايدة والأماني المتقلبة على الدوام»[٢]. هذا السلوك بات ينطبق على عالم الأوقاف حيث تميل الأجيال الجديدة إلى التعامل مع الأوقاف الذرية كأنها فرصة سانحة يلهث خلفها الجميع لتلبية رغبات استهلاكية لا تنتهي؛ فالحياة السائلة «تمنح الأشياء أسبقية على الناس»[٣]، مما كرس التعامل على أساس لعبة صفرية بات فيها حبيب الأمس غريب اليوم، وشريك الأمس منافس اليوم، وقريب أمس عدو اليوم لترفع دعوى يطلب فيها المدعي عزل أحد النظار من أقاربه بحجة أنه ليس من المستحقين أو حتى عزل الناظر الرئيس من أقاربه وفي مقام والده بحجة كبر سنه وتلاشي قدرته على القيام بأعمال النظارة من متابعة وإشراف ومفاوضة.

هذا الإطار النظري المتعدد التخصصات يُبيِّن أن ظاهرة التنازع والاختلاف في الأوقاف باتت تتعدى مسألة الصياغة المحكمة لوثائق الأوقاف[٤] وعدم التعارض مع الأنظمة والقوانين[٥] على الرغم من أهمية هذا الجانب، فهو مثلما يقال في أوساط

(١) سلسلة السيولة المجلد الأول، زيجمونت باومان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٩م، ص١١٦.
(٢) سلسلة السيولة. المرجع السابق، ص١١٧.
(٣) المرجع نفسه، ص١٢٧.
(٤) وثائق الأوقاف المعاصرة دراسة فقهية تطبيقية، عمير بن فخر الدين شميم، دار التجبير، الرياض، ٢٠١٩م، ص٨.
(٥) الأنظمة والقرارات الإدارية المتعلقة بالأوقاف في المملكة العربية السعودية: شركة الخضيري والهزاع وغرفة الشرقية لجنة الأوقاف، إشراف وتقديم فيصل بن محمد الخضيري، ٢٠١٦م، ص٧.

الرياضيات: شرط ضروري لكنه غير كافٍ في ظلّ عدم توافر منظومة متناسقة لمعالجة المنازعات حول الأوقاف وطرق إثباتها وتدبيرها وما تتميز به من أحكام تختلف بها عن غيرها من المنازعات لأن المنازع في الأوقاف يكون غالبًا غير مالك للأصل[١].

وإذا كانت دراسة وثائق الأوقاف أمرًا مطلوبًا لتكون لكل وقف وثيقة خاصة به تأخذ حقها من النظر والتأمل والدراسة، فإن دراسة الدعاوى الوقفية تتيح بيانات ثرية لا يمكن أن يتصور قيمتها من لم يكلف نفسه عناء البحث والحفر والتنقيب فيها لاستكشاف المستور وإظهار الخفي وإبراز المضْمَر، وهو فن لا ينال إلا بالصبر والمثابرة على التعلم الدؤوب بعيدًا عن الأطر الفنية.

ومما هو جدير بالذكر والملاحظة أن التنازع والاختلاف يتعارض مع أحد أهم مقاصد العمل الخيري والأوقاف الذي يتمثل في بناء العلاقة بين الناس وتوطيدها لأداء حقوق الله وحقوق العباد، وترسيخ أواصر صلة الرحم وإشاعة المحبة بين المؤمنين[٢]، كما يخل بمقصد آخر يتمثل في التعاون والتكافل الاجتماعي[٣]؛ مما يؤكد أهمية العناية بالجانب المقاصدي باعتباره أحد أهم أبعاد ظاهرة الأوقاف[٤].

وفي ظلّ انتشار رقعة البيانات المفتوحة في المملكة العربية السعودية، وهي «البيانات التي يُمكن لأي فرد استخدامها بحرية ودون قيود تقنية أو مالية أو قانونية وأيضًا إعادة استخدامها، ونشرها مع مراعاة متطلبات الرخصة القانونية التي نشرتْ هذه البيانات بموجبها مثل حقوق المشاركة»[٥]، ومبدأ «الأصل في البيانات الإتاحة» الذي يتيح في ظلّ التحول الرقمي استخدام البيانات ما لم تقتض

(١) منازعات الأوقاف وتطبيقاتها القضائية في المملكة العربية السعودية: أحمد بن محمد الشنقيطي، أطروحة دكتوراه بكلية الشريعة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٢١م.

(٢) نوازل الأوقاف: دراسة فقهية تأصيلية: سلطان بن ناصر الناصر، دار الصميعي، الرياض، ٢٠١٧م، ص٥٥.

(٣) مقاصد الوقف في الشريعة (تأصيلاً وتطبيقًا): عبدالرحمن بن علي الحطاب، مجلة وقف، العدد الثالث، جمادى الأولى ١٤٤٢هـ ـ يناير ٢٠١٢م، ص ٣٤ - ٣٦.

(٤) مقاصد الوقف في الشريعة (تأصيلاً وتطبيقًا)، المرجع السابق، ص٥٣.

(٥) المنصة الوطنية المفتوحة. البيانات الحكومية المفتوحة:

https://cutt.ly/d9iH9LZ

طبيعتها حماية خصوصيتها أو سريتها[١]، وتسهم وثائق الدعاوى الوقفية من خلال هذه الدراسة في التشجيع على إتاحة ما أمكن من بيانات لرفع مستوى معايير الرقابة الفردية والأسرية والعائلية والمجتمعية على أداء الأوقاف وزيادة مستوى الشفافية وتعزيز النزاهة وإزالة السرية غير الضرورية بتنظيم ممارسة حق الاطلاع على البيانات والحصول عليها[٢].

وإذا كان جُلُّنا يظن أن عالَمَ الأوقاف هو ما نسمعه أو نقرأه أو نراه، فيتوجب علينا تعلم سمعه وقراءته ورؤيته انطلاقًا من السؤال: من «نحن» وما معنى أن نسمع أو نقرأ أو نرى وأن نتصرف من ثمّ كما لو أننا لم نسمع ولم نقرأ ولم نرَ، واعتبار المسموع والمقروء والمرئي مادة معرفية ثرية من شأنها أن تحدث نقلة نوعية في تحليل البيانات بناء على ما جرى رصده والتعرف على خصوصيته إلى ما وراء اعتبارات الحجم والخطوات الفنية والتقنية المتطورة التي تتمثل وفق الخطاب السائد عن علم البيانات (في البيانات الضخمة والخوارزميات والذكاء الاصطناعي).

تحليل بيانات دعاوى أوقاف الشريف محمد مغامس بمكة المكرمة:

تشمل عينة الدراسة أربع دعاوى وثماني وثائق صدرت من محكمة الأحوال الشخصية بمكة المكرمة (دوائر الأوقاف والوصايا ودوائر الأحوال الشخصية الأولى والثانية والثالثة)، وتتمثل في المنازعات الخاصة بأوقاف الشريف محمد مغامس بمكة المكرمة حول الاستحقاق وسوء الإدارة وعدم التنمية وعزل الناظر، وهي:

دعوى أولى:

يطلب فيها استفسار ومعرفة ما آل إليه أحد عقود الاستثمار لأحد أعيان الأوقاف وطلب من جمعٍ من المستحقين ترشيحه ناظرًا منضمًا للناظر الحالي وإلحاحهم في ذلك، وحُكِم فيها لدى الدرجة الأولى برد دعوى المدعي بتعيينه ناظرًا. وجرى

(١) سياسات حوكمة البيانات الوطنية: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، ومكتب إدارة البيانات الوطنية، الإصدار الثاني، ٢٠٢١، ص٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٩.

تأييده من الاستئناف مع تعيين ناظر ثالث غير المدعي وتعيين المدعي مشرفًا لمراقبة عمل النظار.

ومن خلال تحليل بيانات صكي الحكم يتضح أن المدعي قدم نفسه في البداية بتلبية رغبة بعض المستحقين وإلحاحهم عليه؛ لأن يكون ناظرًا منضمًا مع الناظر الحالي بعد أن بالغ في مدحه وطريقة إدارة وتنميته للوقف طيلة ثمانية وأربعين عامًا الماضية، علمًا أنه لم يكن من المستحقين في الوقف حين عُيِّن الناظر الذي امتدحه منفردًا بحكم مُيِّزَ من ستة قضاة تمييز منهم رئيس محكمة التمييز حينها، ثم عندما علم بوجود ناظر منضم مع الوالد الناظر الحالي اجتمع على ترشيحه كبار المستحقين من الطبقة الحالية في الوقف، باشر في الطعن والتقليل من إنجازات هذا الناظر التي شهد بها في بداية دعواه.

دعوى ثانية:

يطلب فيها المدعي عزل أحد النظار بحجة أنه ليس من المستحقين. وحُكِم فيها لدى الدرجة الأولى بصرف النظر عن دعوى المدعي. وجرى تأييد الحكم بمحكمة الاستئناف من فضيلة قضاة الدائرة القضائية بمحكمة الاستئناف بمنطقة مكة دائرة الأحوال الشخصية.

ومن خلال تحليل بيانات صكي الحكم نجد أن المدعي لم يكلف نفسه عناء قراءة وفهم شرط الواقف والمذكور بصك الوقفية المرفق في الدعوى، ولأن الناظر المنْضَم قد ثبت رشده في صك نظارته؛ ولأن مسألة التحقق من شرط الواقف وتفسيره هو من المسائل الأولية التي تنظرها الدوائر القضائية وفق نظام المرافعات الشرعية؛ ولأن الناظر حين رفع الدعوى قد أبدى موافقته على وجود الناظر المنضم معه؛ ولأن ذلك ضرره ونفعه على الوالد الناظر معه لا على المستحقين، مع إمكان توكيله لغيره بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى ذي الرقم ٤٢/٣/١١ في ١٤٤٢/٧/٥هـ الذي «قرر بأنه للناظر على الوقف حق توكيل غيره ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك»[(١)].

(١) تعميم قضائي على كل المحاكم وكتابات العدل ذو الرقم ١٣/ت/٨٦١١ التاريخ ١٤٤٣/٢/١٤هـ؛ انظر: الهيئة العامة للأوقاف ومركز ريادة الوقفي. قائمة التشريعات المتعلقة بالأوقاف، القرارات الإدارية والوزارية (٢/١)، شريحة رقم ٨

دعوى ثالثة:

يطلب فيها الاعتراض على صك إنهاء تعيين الناظر المنْضَم بحجة أنه خالف شرط الواقف عند تعيينه للناظر إذ إن المنهي ليس من المستحقين في الطبقة الحالية. وحكم فيها لدى الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى. وجرى نقض الحكم من أصحاب الفضيلة قضاة الدائرة القضائية بمحكمة الاستئناف بمنطقة مكة بعدم اختصاصها وأنها من اختصاص الهيئة العامة للأوقاف.

ومن خلال تحليل بيانات صكي الحكم يتضح أن المدعي لم ينعم النظر في صك الواقف إذ إنه لو صح قوله لما حصل تعيين الناظر المنْضَم لا سيما أن المرشحين له من كبار المستحقين للطبقة الحالية، وهو ما ثبت لدى فضيلة ناظر الإنهاء المقدم للتعيين خصوصًا أن الناظر المنْضَم تنطبق عليه جميع شروط النظارة المذكورة في لائحة تنظيم أعمال النظارة الصادرة من الهيئة العامة للأوقاف، وهو من عاون الوالد الناظر طيلة مدة نظارته وأسهم في نمو ونماء الأوقاف.

دعوى رابعة:

يطلب فيها محاسبة الناظر وعزله للتفريط. وحكم فيها لدى الدرجة الأولى برد جميع طلبات المدعي، وجرى تأييده من الاستئناف.

ومن خلال تحليل بيانات صكي الحكم يتضح أن المدعي الذي أقام الدعوة الثالثة المشار إليها سابقًا هو نفسه الذي تقدم بهذه الدعوى ضد الوالد الناظر بعزله عندما لم يتحقق له المراد في الدعوى السابقة، فحاول تضليل الدائرة القضائية بحجج كيدية لم تثبت صحتها لدى فضيلة ناظر الدعوى الذي تفطن للأمر بعد دراسة المستندات المقدمة له من إدارة الأوقاف.

إن المتأمل لبيانات الصكوك الثمانية بشقيها الابتدائي والاستئناف يتساءل عن تسلسل الدعاوى تلوى الأخرى لإثارة البلبلة وشق الصف، وهو مسلك لا يصب في مصلحة الوقف من حيث تحسين الكفاءة والتصدي للصدمات، لا سيما أنه شهد رقيًا غير مسبوق كما تشير بيانات نماء الأصول والعوائد على مدار ما يقارب خمسين عامًا التي أغرت الانتهازيين الذين يسعون إلى تحقيق مكاسب شخصية على حساب الآخرين.

خاتمة:

إذا كان الوقف يُشكِّل أحد المقومات الأساسية التي مكنت الحضارة الإسلامية على مرّ القرون من التجدّد والاستمرار والاستعصاء على عوامل الهدم، فإن الوثائق الوقفية هي أحد المصادر العلمية التي تزخر بها الحضارة الإسلامية وتُغْبَط عليها. وتعرضت هذه الدراسة إلى أهمية الدعاوى الوقفية في تطوير فن تحليل البيانات من حيث المصادر على اعتبار أن البيانات لا تنحصر في البيانات التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية، مما يتيح المجال لطرح أسئلة جديدة من شأنها أن تسهم في سبر أغوار الأوقاف بكونها ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد.

وفي هذا السياق، كشفت الدراسة بناء على وثائق وقف الشريف محمد مغامس بمكة المكرمة أن الدعاوى الوقفية تتيح مادة ثرية للتعمّق في تحليل البيانات بما يتجاوز الأطر السائدة. وإذا كانت هذه الدعاوى الناشئة عن الوقف محل الدراسة بناء على العينة المختارة ترتبط في مجملها بالاستحقاق وعزل الناظر، فإن تحليلها كبيانات أظهر أن الوقف بات يُنْظَر إليه على أنه كعكة يحق لكلّ موقوف عليه الاستيلاء عليها وتعظيم منفعته الشخصية وفقًا للنظرية الميكافيلية الشهيرة «الغاية تبرر الوسيلة» التي تخدش المقاصد الشرعية من الوقف لا سيما ترسيخ أواصر الصلة وإشاعة المحبة بين المؤمنين؛ مما يعني أن الأوقاف باتت جزءًا من نظام السوق الذي يكون مكسب شخص ما فيه معادلًا لخسارة شخص آخر.

ومن خلال تحليل بيانات صكوك الدعاوى يمكن اقتفاء الآثار التي يخلفها المدعون وراءهم للتعمق في التعرّف على واقع عالَم الأوقاف كما هو اليوم بعيدًا عن الصور الذهنية التي ترسخت في الأذهان، فبين الموجود في أرض الواقع وما في الذاكرة الجماعية بَوْنٌ شاسعٌ، مما يعني بلغة عالم البيانات أننا نعطي وزنًا أكبر للبيانات الذاتية التي انبثقت عن التجارب الشخصية والرؤية الخاصة، فقيمة البيانات لا تكمن في حجمها - أي ليست في ضخامتها كما هو شائع في الخطاب السائد عن علم البيانات- وإنما في قدرتها على توفير أنواع جديدة من المعلومات القابلة للدراسة

لم يتنبه لها سابقًا أو لم يكن الحصول عليها ممكنًا بمقتضى الخصوصية الشخصية أو الأسرية أو العائلية.

ونظرًا إلى أهمية أثر البيانات على مسار الأوقاف في ظلّ التحول الرقمي تماشيًا مع «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، يأمل المؤلف أن يقوم طلاب الدراسات العليا والباحثون بدراسة الدعاوى الوقفية لا سيما التي تتصل بأوقاف عائلتهم للتمكن من جمع النوع المناسب من البيانات ووضعها في سياق مسارها التاريخي السليم لربط المرئي باللامرئي، وهو من شأنه أن يوفِّر مادة علمية ثرية للدراسة المقارنة ويفتح آفاقًا جديدة للبحث والتطوير لا سيما من حيث الإدارة الفعالة والحوكمة الرشيدة بناء على ثلاث ركائز أساسية وهي: الامتثال والاحترام، والشفافية والافصاح، والسلامة المالية، على غرار المطبق على الجمعيات الخيرية وفقًا لمعايير المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.